تعليمه ليس بتركه اكله وان اكل الكلب ونحوه لا يوكل مطلقا عندنا كما لو اكل منه
اى كما لا يوكل الصيد الذى اكل الكلب منه بعد تركه للاكل ثلاث مرات لانه
علامة تجعل وكذا لا يوكل ما صاده بعد حتى يتعلم ثانيا بتركه الاكل ثلاثا او ما
صاده قتله لو بقى فى ملكه فان ما تلفه من الصيد لا تظهر فيه الحرمة اتفاقا
لفوات المحل وفيه اشكال ذكره الهيتمى ثانى كسقوط ضمن صاحبه فلك حينا
ثم رجع اليه فارسله فصاده لم يوكل لتوكله صاد به معلما فيكون كالكلب
اذا اكل ولو اخذ الصيد من الكلب وقطع له منه لقمة او القاها
اليه فاكلها او خطف الكلب منه واكله اكل ما بقى كما لو شرب الكلب دمه
لا يتنجس بخلاف ما لو علق بشعر الصيد نقطع منه لقمة فاكلها ثم ادركه فقتله
ولم يأكل منه لا يوكل لاكله كما اذ الاصطياد ولو القى ما نهشه وتبع الصيد
فقتله ولم يأكل منه حل اخذ صاحبه ثم اكل مما بقى حل لانه حل لو اكل من نفس
الصيد لم يضر كما مر واذا ادرك الموسل او الرامى الصيد حيا بحياة فوق ما قبل الذبح
ذكاه وجوبا وشرط لحله بالرمى التسمية ولو بحكما مر وشرط الجرح ليتحقق
معنى الذكاة وشرط ان لا يتعذر عن طلبه لو غاب الصيد بحيث لا يلحقه
ثابت دام فى طلبه بحيث لو تعذر عن طلبه ثم اصابه ميتا لاحتمال موته بسبب آخر
وشرط فى الجناية لحله ان لا يتوارى عن بصره وفيه كلام مبسوط فى الزيادى وغيره
فان ادركه الرامى او المرسل حيا ذكاه وجوبا فلو تركها حرم وسيجى والحياة
المحتبرة هنا ما تكون فوق ذكاة المذبوح بان يعيش يوما او يرى مضطربا ونحوها
وهو ما لا يتوهم بقاؤه كذلك فى المنتقى فلا عبرة بما حكى لو وقع فى ماء لم يحرم والمعتبر
فى المتردية واخواتها كتطيح وموقوذة وما اكل السبع والمريضة مطلق الحياة
وان قلت كما اشرنا اليه وعليه الفتوى وتقدم فى الذبائح فان تولدها اى الذكاة
عمدا مع القدرة عليها فمات حرم وكذا يحرم لو عجز عن التذكية فى ظاهر الرواية
وعن ابى يوسف يحل وهو قول الشافعى قال المصنف فى متنه وفتن لو فاتية
اشارة الى الحلة وانظاهرها سمعت انتهى قلت ووجه الظاهر ان العجز عن التذكية
فى مثل هذا لا يحل الحرام او ارسل محوسى كلبه فزجره سلم فانزجر او قتله
معارض بعضه ولو سهما لان يشك له سمى به لاصابته بعضه ولو لم أيحدث فاصابه
بحده حل او بسنه قد لقتله ذات حد لقتلها بالحد ولو لم يجرحه لا يوكل مطلقا وشرط فى
خفيفة بها حدة حل لقتلها بالحد ولو لم يجرحه لا يوكل مطلقا وشرط فى
الجرح الادماء وقتل المنتقى وغيره فيما علقت عليه او رمى صيدا فوقع فى ماء
لاحتمال قتله بالماء فيحرم ولو الطير مما يسقط فيه فان القوس جرحه حرم والا
حل ملتقى او وقع على سطح او جبل فتردى منه الى الارض حرم فى المسايل كلها

مطلب الحياة المعتبرة

الآيسة بالتركية تركان

لان

لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن فان وقع على الارض استل اذ الاحتراز عنه
غير ممكن فيحل او ارسل مسلم كلبه فزجره اى اغراه بصياحه مجوسى فانزجر
اذا انزجر دون الارسال والفعل يوضح بما هو فوقه او مثله كشفى الحديث او احد
يرسله احد فزجره مسلم فانزجر اذا الزجر ارسال حكما او اخذ عرفا ارسل
اليه لان غرضه اخذ كل صيد يمكن منه حتى لو ارسله على صيود كثيرة يتعين
واحدة فقتل الكل الكل اكل فى الوجوه المذكورة لما ذكرنا الصيد يرجى
تقطع عضو منه فانه يؤكل لا العضو خلافا للشافعى ولنا قوله عليه السلام
ما ابين من الحى فهو ميت ولو قطعه ولم يبنه فان احتمل التئامه اكل العضو
ايضا والا لا ملتقى وان تقطع الرامى اثلاثا واكثره مع عجزه او قطع نصف
راسه او اكثره او قدم نصفين اكل كله لان لا يعش الصور لا يكون حياة فوق
حياة المذبوح فلم يتناوله الحديث المذكور بخلاف ما لو اكثره مع راسه لامكان
المذكور وحرم صيد مجوسى ووثنى ومرتد ومحرم بخلاف كتابى لان ذكاة الاضطرار
كذكاة الاختيار وان رمى صيدا فلم يثخنه فرماه اخر فقتله فهو لمن اثخنه
وان اثخنه الاول بان اثر جرحه فى خبل الامتناع وفيه من الحياة ما يعيش فالصيد
لله ولورثته ان قدر على ذكاة الاختيار فصار قاتلا له فيحرم وضمن الثانى الاول
قيمته كلما وقت اتلاف غنمها المقصة جراحته وحل اصطياد ما يؤكل لحمه
وما لا يؤكل لحمه لمنفعة جلد او شعر او ريش او دفع شره وكل شروع لاطلاق
النص وفى الغنية يجوز قتل الهرة والكلب لنفع ما والاولى ذبح الكلب اذا
اخذ لتضرة الموت ويرطم لحمه غير نجس العين كنتن فلا يطهر اصلا وجلده
وقيل يطهر جلد الحمار وهذا اصح مما يفتى به كما فى الشرنبلالية عن المواهب هنا ومر فى الطهارة
اخذ الطير ليلا مباح والاولى عدم فعله خلافا لبنيه بكره تعليم البازى بالطير الحى
لتعذيبه سمع الصائد حس انسان او غنم من الاصطياد كمن يرمى شاة فرمى
اليه فاصاب صيدا لم يحل بخلافه ما اذا سمع حس اسد وخنزير فرمى اليه
او ارسل كلبه فاذا هو صيد حل لان الاكل حلال لو لم يعلم ان الحس حس
صيد او غنم لم يحل جوهرة لا بد اذا اجتمع المبيح والمحرم غلب المحرم وفى ظهيرية
فاصاب قرنا وظلفه فمات ان ادماه اكل لوجود الجرح والا لا والعبرة
لحالة الرمى فحل الصيد مرتد اذا رمى مسلما لا بأس لمسلم ووجب الجزاء
بحلاله اذا رمى محرما لا بأس لمحرم وسيجى فى كتاب الديات فرع لو ان بازيا
صحكما اخذ صيدا فقتله ولا يدرى ارسل انسان اولا لا يؤكل لوقوع الشك
فى الارسال ولو اباحه له ونذر ان كان مرسلا فهو مال الغير فلا يجوز تناوله
الا باذن صاحبه ريلعى قلت وقد وقع فى عصرنا حادثة الفتوى وهى

Copyright © King Saud University